خصوصية منظومة التعليم العالي والابتكار في الوطن العربي

سعدي رابحي

جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

saadipolo@gmail.com

معلومات البحث

خاص بهيئة التحرير

أستلم 22/04/2020

المراجعة 30/042020

النشر: 10/05/2020

Printed ISSN: **2352-989X**

Online ISSN: **2602-6856**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور معرفي حول الطور الثالث من التعليم العالي ودوره في إنتاج وصناعة الابتكار، وسنأخذ مرحلة الدكتوراه كنموذج باعتبار أن أطروحة الدكتوراه دراسة معرفية، كما سنحاول في هذه الدراسة تبيان الابتكار المعرفي وابتكار الفكر، كذلك فان أطروحة الدكتوراه تعتبر إما دراسة معرفية قديمة في قالب جديد أو إنتاج معرفة جديدة، كما سنتطرق في هذه الدراسة إلى إشكالية السرقة العلمية والتي هي وليدة غياب مفهوم الابتكار وغياب ترسيخ مبدأ الطالب المبتكر، كما ستحمل هذه الدراسة واقع نظام التعليم العالي بالجامعة الجزائرية، مع المحاولة على التركيز على أهم المبادئ والنقاط التي يجب توفرها من أجل تحسين مستوى التعليم العالي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية : إبداع، ابتكار طالب جامعي،سرقة علمية،

Abstract:

This study aims to develop a cognitive perception about the third stage of higher education and its role in the production and manufacture of innovation, and we will take the doctoral stage as a model considering that the doctoral thesis is a cognitive study, as we will try in this study to demonstrate cognitive innovation and innovation of thought, as well as the doctoral thesis is considered either an ancient cognitive study In a new template or the production of new knowledge, as we will address in this study the problem of scientific theft, which is the result of the absence of the concept of innovation and the absence of anchoring the principle of the innovative student. This study will also bear the reality of the higher education system at the Algerian University, with an attempt to focus on The most important principles and points that must be provided in order to improve the level of higher education in Algeria.
Key words: creativity, university student innovation, scientific theft,

١. مقدمة :

تسعى الدول من خلال مؤسساتها إلى تطوير أداءها، وذلك بالتركيز على موضوع الجودة بالبحوث و الدراسات و التقارير في كافة المجالات، وفي هذه الدراسة سنحاول طرح موضوع الابتكار في الجامعة الجزائرية، كأداة لجودة التعليم العالي ورفع و تحسين وتطوير أداء الجامعة. لأن للتعليم العالي دورا أساسيا وفعالا في بناء وتكوين الموارد البشرية التي تعتمد عليها جل المؤسسات وهي الركيزة الأساسية في التقدم و التطور في مختلف التنمية الشاملة ، ويعتبر المورد البشري حجر الزواية في عملية التنمية ووسيلتها، فقد صار لزاماً أن يسعى التعليم العالي الى الاهتمام به وتنميته بالكفاءات والمهارات المناسبة حتى تمكنه من القيام بدوره على أحسن صورة.

فالموارد البشرية التي يحتاج اليها المجتمع للنهوض بالتنمية في جميع الميادين تتطلب اهتماما خاصا من قبل جميع المنظمات والمؤسسات، لأن مستقبل المجتمعات أصبح مرهونا بمدى تحقيق النجاح في مؤسسات التعليم العالي، فالدولة الحديثة تسعى من خلال مؤسساتها و أجهزتها وعلى رأسها التعليم في بناء و تشييد المجتمع و تطويره، في ظل التنافسية الحادة في المجال التكنولوجي والصناعي أو حتى الاجتماعي. وعليه فإن مستقبل أي بلد أو أي مجتمع مربوط برهانات بإدارة الجامعات ومخرجاتها والبحوث العلمية وكذلك الخدمات التي تقدمها الجامعة من خلال وظائفها و مهامها لإنجاح جهود التنمية و الجودة التي تسعى إليها.

لذلك فقد جاءت هذه الدراسة بمثابة إعطاء تصور معرفي حول أهداف الجامعة ومهامها، مع الحث على استكشاف الطلبة الفاعلين وتحفيز قدراتهم الإبداعية باعتبارهم الركيزة المستقبلية لمؤسسات الدولة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي ما واقع خصوصية منظومة التعليم العالي بالجامعات الجزائرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بالتركيز على أهمية تحفيز الطالب الجامعي على الابتكار والإبداع، من أجل رفع مستوى الجامعة لمواكبة التطور.

كما قمنا بوضع إستراتيجية يرتكز عليها البحث وهي كالتالي:

- تعريف الإبداع و الابتكار
- أهمية الإبداع و الابتكار في التعليم العالي
- التعليم العالي
- واقع التعليم العالي في الجزائر
- غياب مفهوم ترسيخ الطالب المبتكر
- الخاتمة.

٢. الجانب النظري

٢.١– الإبداع و الابتكار :

أ- **مفاهيم أساسية حول الإبداع و الابتكار** : الابتكار هو ترجمة لكلمة" innovation' الذي قد يترجم للعربية بالتجديد مع أن التجديد قد يعني تجديد المنتج الحالي فحسب ، كما نلاحظ أن عادة ما يتم الخلط في استخدام المفاهيم التالية : الإبداع – الاختراع – التحسين وهذا ما يدعونا إلى توضيح الاختلافات بينها و بين الابتكار على النحو التالي .

- الاختراع و الابتكار : في الغالب يشيران إلى نفس المعنى بوصفهما التوصل إلى فكرة جديدة ومن ثم إلى منتج

جديد و عادة ما يرتبط بالتكنولوجيا، ولكن لابد من التمييز بين الاختراع و الابتكار.

- فالاختراع يشير إلى التوصل إلى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر على المؤسسات الاجتماعية.
- اما الابتكار فيرتبط بتطوير العمليات و المنتجات الجديدة ، بوصفه إعادة تشكيل الافكار الجديدة.

- الابداع و الابتكار : الابداع هو التوصل إلى حل متميز لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة ، أما الابتكار فهو تطبيق الحل للمشكلة أو الفكرة الجديدة، وعليه فالابداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة و الابتكار هو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو التحول من الفكرة إلى المنتج، فإذا كان هذا التصنيف نوعا ما قديم إلا أنه لم يعد عمليا لأن اغلب الشركات تقوم بانتاج الافكار و المفاهيم الجديدية وهي التي تحولها إلى منتج جديد.
- التحسين و الابتكار : التحسين هو ادخال و تعديلات أو تغيرات صغيرة أوو كبيرة على المنتجات الحالية مما يجعلها أكثر كفاءة ، تنوع أو ملائمة في الاستخدام ، أما الابتكار الاول هو الابتكار الجذري ويتمثل في التوصل إلى منتج جديد أو لعملية جديدة تختلف كليا عن ما سبقها و تحقيق استرتيجية كبير في السوق، اما الثاني الابتكار التحسيني (التدريجي) فهو التوصل الى منتج جديد من خلال التحسينات الكثيرة او القليلة التي تم ادخالها على المنتجات الحالية.
- إن الابتكارات الجذرية قليلة و تحدث في فترات متباعدة و تتطلب جهودا كبيرة و استثمارات ضخمة ، ولهذا يعتبر الابتكار اتدريجي البديل الفعال من أجل التطوير المستمر،

ب- **تعريف الابتكار** : يعرف على أنه : ' علمية تنمية و تطبيق أفكار جديدة في المنظمة،' و كلمة تنمية هي كلمة شاملة وواسعة النظاق فهي تغطي كل شيء بداية من الاختراع الاصلي لفكرة جديدة الى أن تطبق.

و يعرف كذلك على أنه : 'عملية ذات مراحل مختلفة تبدأ من خلق الفكرة الى تنفيذها ثم تبدأ هذه الفكرة في الانتشار الى أماكن و مواضيع أخرى '

و كما يعرفه P.Drucer الابتكار هو التخلي المنظم عن القديم.

يعرف الابتكار كذلك على أنه قدرة الشركة على التوصل الى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر و اسرع من المنافسين في السوق.

ج – تطور الاهتمام بالابتكار:

الاكيد أن الابتكار هو نقطة بداية ولهذا يمثل حلقة الاهتمام في العملية الابتكارية فلطالما كان يربط الابتكار بالافراد المتألقين الذين يبدون قدرا عاليا من الذكاء لكن تطور الابتكار الى الصورة الحالية كثافة في المجتمع يوحي لنا تصورا عن هذا التطور نعرضه بالشكل التالي :

- الاهتمام بالفرد المبتكر: مسؤولية المبتكر بالدرجة الاولى:

لقد كانت المنظمات ذات الادراة البيروقراطية هي التي الحقت الابتكار و جعلته حكرا على الفرد المبتكر حيث تتكاثر في هذا النوع من المنظمات عقبات الابتكار مثل الرقابة الشديدة ، الميل الى الاستقرار ، الاجراءات المطولة، ولهذا نجد الابتكار وظيفة خاصة بأفراد ذوي ذكاء عال.

- الاهتمام بالابتكار على مستوى المنظمة:

في هذه المرحلة نلتمس الدفعة الجديدة للابتكار تحت وطأة المنافسة فنجد أساليب جديدة و متنوعة :

مشاركة العاملين في الابتكار ، فرق العمل، وحدات العمل المستقلة ن المشروعات الخاصة ، أنظمة الاقتراحات من الزبائن و الموردين، و اللجوء الى الادارة المرئية لدعم النشاط الابتكاري سوى الجذري (الاختراق) أو التدريجي (التحسيني)، وفي كل المجالات الادارية التنظيمية ،التسويقية ، الخدمات ، وثقافة الشركة.

إن الإبداع والابتكار مفهومين إداريين مختلفين حيث إن الإبداع يتعلق باستكشاف فكرة جيدة ومميزه، وفي هذا المجال يقول تعالى "بديع السموات والأرض" (الانعام آية ١٠٠) وأما الابتكار فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها المنظمة لزبائنها، فإذا كان الإبداع متعلق بالأشخاص فان الابتكار يتعلق بالمنظمة وبنشاطها الإنتاجي والتسويقي ولذلك فان الابتكار ما هو إلا نتيجة للإبداع ويستخدم كوسيلة لإخراج المنتج إلى السوق. (التميمي والخشالي، ٢٠٠٤).

٢.٢– أهمية الابداع و الابتكار في التعليم العالي:

تعرف الجامعة في الوقت الحالي تحولات عميقة في محيطها من الجانب الجيوسياسي من جهة ، وفي سلوكات شركاؤها من جهة أخرى، ككل منظمة تنحصر الجامعة في حيز معلب، بحيث تبدأ من القريب الى البعيد : من الحي الى الولاية ، الأمة ، الاتحاد ، العولمة ... الخ ، لذا فإن تطور و تغير القوانين الوطنية و الدولية تؤدي الى فقدان الجامعة لدورها الريادي في انتاج المعارف ، بحيث اصبحت أماكن الحياة العملية منافسة للجامعة باعتبارها أي الجامعة مصدر تلقي المعارف الجديدة. ففي نظر هنري سافال H.SAVALL أستاذ علوم التسيير بجامعة ليون و مدير مخبر "L'I.S.E.O.R" إن جامعة الغد هي محيط ابتكار المعارف المبنية على نظام التعاون و تصور لجامعة خارج الأسوار لها اهتماماتها خاصة بتسيير الاندماج. كما أن من مصلحة الجامعة تطوير عملها و اتصالاتها و تحسين صورتها ، فهي تدعو الى الانفتاح على أنشطة مختلفة من خلال خطاب غير رسمي و لكن أيضا لخدمة المواطنين.

حيث أصبح دورها فعالا في تنوير و تزويد الطبقة السياسية.

- فإذا اردنا أن نؤسس لجامعة الغد ، هناك ٠٣ تصورات يمكن أخذها بعين الاعتبار:

أ) **التصور الأول** : ويعتمد على احتكار الجاكعة للمعرفة وهو في تصور لا يمكن إعتماده.

ب) **التصور الثاني** : و اعتماد الجامعة على المنظمات الأخرى بالمعرفة وهي بدورها تعيد بعثها من جديد كما لا يمكن أيضا اعتماده.

ت) **اما التصور الثالث** : فيقوم أساسا على أن الجامعة هي مصدر المعرفة بالمعنى الواسع بالإضافة الى دورها المعروف و المتمثل في التكوين و البحث و توظيف المعارف في خدمة الاقتصاد.

وعليه تستحق الجامعة دوما المصدر الرئيسي لابتكار المعرفة المتجددة و المكان الأساسي بالنسبة للمعرفة لكي تتطور و التي يمكن تطويرها في إطار نظام مبني على التعاون و اندماج الجامعة في محيطها مع كافة الشركاء.

٢–٤–التعليم العالي:

إن جودة التعليم العالي تعني مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب ،وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، إننا نعرف جيدا أن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي قهيء الطالب لبلوغ المستوي الذي نسعى جميعا لبلوغه .

ويعتبر التعليم العالي في الجزائر من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لأنه يأتي استكمالا لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية ولذلك فان تحقيق الأهداف التربوية التي يتوخاها المجتمع يعتمد على قدرة النظام التربوي على تحقيق أهدافه في هذه المراحل ، فإذا كان الاهتمام التربوي والتعليمي في مراحل التعليم العالي قادرا على بناء المعارف والاتجاهات والتعليم بالجودة المطلوبة فان التعليم العالي سيصبح قادرا على تحقيق الأهداف وبالجودة القادرة على بناء الفرد المتعلم والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

ولما كانت التطورات العلمية والتكنولوجية وانفجار المعرفة كما نشهدها اليوم فإن الأنظمة التربوية التقليدية ومن ثم التعليم العالي تصبح غير قادرة على الوفاء بما ينبغي أن تحقق من أهداف فالتعليم التقليدي الذي تمارسه جامعاتنا يحتاج إلى تطوير وتحديث مستمر وفق معايير جديدة تأخذ في الحسبان حاجات الفرد والمجتمع المتغيرة في ضوء ما تفرضه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

فالكتب المدرسية والمقررات الدراسية والمعلم والبيئة المدرسية والوسائل التعليمية ومصادر المعرفة التي عهدنا ها لفترة طويلة من الزمن لم تعد كافية اليوم لمواجهة التغيرات العلمية و الاجتماعية و الاقتصادية فالجزائر بحاجة في ضوء ذلك إلى إعادة النظر في النظام التربوي الشامل من أجل تمكين الطالب من مواجهة هذه التغيرات .

إن متطلبات العصر تفرض علينا تطويرا شاملا في النظام التربوي الجزائري، وفي كافة مراحل التعليم من اجل إعداد الفرد المتعلم القادر على اكتساب المعرفة و توظيفها في حياته ، و استظهارها من أجل حفظ المعرفة ، فالهدف الأسمى للتربية هو التفاعل مع المعرفة و استيعابها و توظيفها في المواقف الحياتية المختلفة وفق الظروف الاجتماعية و الاقتصادية السائدة.

وعليه ، فإن هذه المداخلة نسعى إلى تحديد الجودة في التعليم العالي بوجه عام ، ويقتضي هذا الأمر مناقشة أهداف وواقع التعليم العالي في الجزائر ومن ثم تحديد المعايير الواجب توافرها من أجل توفير الحد الأدنى من الشروط لهذا التعليم ومن أجل ذلك، فإننا سوف نستعرض بعض الأدبيات في التعليم العالي في الجزائر من خلال الواقع الجامعي، و تشخيص المشكلات التي يواجهها و التي تفرض وجود أسس لضبط الجودة في هذا النوع من التعليم.

٣ – الجانب التطبيقي(الميداني) : واقع التعليم العالي في الجزائر:

حضي التعليم العالي في الجزائر بالكثير من الجهود من أجل تطويره و تحسينه وزيادة كفاياته لتحقيق الأهداف المرجوة ومع ذلك فإن الحاجة إلى التطوير و التحسين لا تزال مستمرة بغية الوصول الى الجودة اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية في البلاد من خلال عرض بعض الامثلة التي يعرفها واقع التعليم في الجزائر.

أ. يواجه التعليم العالي في الجزائر ضغوطات شديدة ، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان و الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم و يؤدي ذلك إلى لجوء الدولة و المؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين من رصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان.

ب. لا يزال تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بشكل عام بدرجة عالية من المركزية ، مما يتطلب مزيدا من المرونة و مشاركة الجهات المعنية بها في اتخاذ القرار.

ت. أن غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي و التعليم العام من جهة وبين الجامعات و سائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء

على قدراتهم و اهتماماتهم، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات و تقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية و التقنية ، وفي تدني الفعالية الداخلية و مستوى الخريجين ، وتؤدي إلى ضغوطات على المؤسسات لتوفير برامج علاجية بغية تحسين مستوى الطلبة الملتحقين.

ث. في معظم الحالات ، لم تضع مؤسسات التعليم العالي برامج و مشاريع مناسبة لخدمة المجتمعات المحلية و المشاركة في تنميتها.

ج. أن أوضاع أعضاء هيئات التدريس في التعليم العالي تختلف كثيرا في الجزائر عن باقي الدول العربية، وغالبا لا تطابق بعض المعايير الدولية كما حددتها التوصية الدولية حول أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٩٧.

ح. ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تعير اهتماما أكبر لاهتمامات الطلبة و تأخذ بالاعتبار احتياجاتهم في كل ما يتعلق بحياتهم خلال الدراسة، أي عند القبول، أو في مناهج الدراسة وطرائق التدريس، أو عند الانتقال إلى الحياة المهنية. و ينبغي على هذه المؤسسات أن تسمح للطلبة و لممثليهم بالمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم الأكاديمية و الاجتماعية داخل الجامعة.

خ. هناك حاجة إلى تعزيز أنماط جديدة من التعليم بحيث تخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي.

د. نتيجة للتطورات الدولية في العلم و التكنولوجيا برزت متطلبات جديدة ليضاعف أعضاء هيئات التدريس و الباحثون تعاونهم مع الصناعة و لتوفير التعلم المستمر لخريجي التعليم العالي.

ذ. غالبا ما يرافق النقص في الخريجين المؤهلين في بعض التخصصات بطالة وسوء استخدام لإعداد كبيرة منهم في تخصصات أخرى، فيما يمارس الكثيرون من الأكاديميين المهن الأكاديمية في الخارج مع تأثير ضئيل على التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر.

١- ونظرا لأدراك المسؤولين و العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر فقد عقدت ملتقيات عديدة تناولت قضايا التعليم العالي ، لبحث مشكلات التعليم العالي و تشخيصها وكانت تهدف إلى :

١- الالتحاق بالتعليم العالي :

أ– إتاحة الالتحاق بالتعليم العالي أمام الجميع على قاعدة المساواة التامة و على أساس الجدارة من دون تمييز من أي شكل كان، وذلك استنادا إلى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و إلى الاتفاقية الدولية حول مكافحة التمييز في مجال التعليم.

ب– تنويع مؤسسات التعليم العالي و برامجه إما من ناحية الاختصاصات أو من ناحية مدة الدراسة ، و تنويع معايير الالتحاق بالمؤسسات و البرامج، و تطوير منهجيات التدريس و آليات التقويم و الترفيع و ما اليها ، وذلك أولا بهدف الاستجابة إلى الطلب المكثف على هذا التعليم وتأمين مشاركة أوسع شرائح من المجتمع فيه، بما فيها من تنوع للميول و التوجهات و الدرجات الأكاديمية و المهنية ، ومن ظروف حياتية ، وثانيا بهدف تأمين الأعداد الكافية من الكوادر المعدة و المدربة على جميع مستويات التعليم ما بعد الثانوي لتلبية احتياجات التنمية و تسيير عجلة الدولة و المجتمع.

ج– استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال الحديثة لتوسيع فرص الحصول على التعليم العالي و

إنشاء بيئات تعلم جديدة مثل التعليم عن بعد.

د– توفير فرص التعلم و التدرب مدى الحياة بما يسمح للسكان عموما و العاملين خصوصا بتجديد معارفهم ومهاراتهم و للفئات المحرومة بزيادة استفادتها من التعليم العالي في مجالاته كافة وفي مختلف الاختصاصات لاسيما الفتيات و المواطنين الذين يعانون من ظروف قاهرة.

٤–السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

لقد أسقطت المؤسسات الخاصة بتصنيف الجامعات على المستوى العالمي الجامعات الجزائرية من قائمة أحسن الجامعات بحيث لم يتضمن تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات حسب الترتيب الصادر في فبراير 2016، اسم أية جامعة جزائرية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي، و يعتمد هذا التصنيف على الأداء الأكاديمي في ما يتعلق بالبحوث العلمية و كذا حجم الدراسات و الأبحاث المنشورة في المجلات. هذا و قد قامت مؤسسة "تايمز هاير إيديوكيشن " البريطانية المتخصصة، بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية في تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم لشهر ديسمبر ٢٠١٦، و يقوم الترتيب على معايير التدريس و البحث ونقل المعرفة(العربي الجديد، ٢٠١٦، ص.٢٦.)

كما يقول الباحث الجامعي الأكاديمي الجزائري، عمار عبد الرحمن: إنَّ سبب وجود الجامعات الجزائرية في المراكز الأخيرة في التصنيفات العالمية هو ضعف الأبحاث العلمية المنجزة وعدم تمويل مراكز البحث في الجزائر، و الأهم من ذلك هو سرقة الأبحاث العلمية، وكذا سوء التسيير على مستوى الجامعات من خلال تعيين عمداء و مسؤولين غير مؤهلين خاصة في تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

هذا و قد أكَّد وزير التعليم العالي و البحث العلمي طاهر حجار أنَّ السرقات العلمية في التعليم العالي بالجزائر" لا تكاد تذكر، مقارنة بما يحدث في العالم"، مشيرا إلى أنَّ قطاع التعليم العالي و البحث العلمي وضع عدة تدابير تنظيمية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة، و شدَّد انتباه القطاع حول هذه الظاهرة التي تعتبر ظاهرة عالمية ولا تقتصر على الجزائر، مُؤكدا بأنَّ هذه السرقات العلمية في الجزائر" ليست سوى بعض السرقات التي لا تكاد تذكر إذا ما قارناها بما يحدث في العالم(."محمد وأج، ٢٠١٦،)

٥. سبل محاربة السرقة العلمية

تعتبر ظاهرة السرقات العلمية و أخلاقيات المهنة في الجامعة من الموضوعات البالغة الأهمية و التي تؤرق بال الأساتذة و الباحثين على حد السواء. و حسب السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي الأستاذ الدكتور الطاهر فإن معظم السرقات العلمية التي تم الإعلان عنها في الجزائر كانت قبل مناقشة الأطروحات" وبالتالي لا تُعتبر سرقة بالنظر إلى أنَّ المجلس العلمي يرفض مناقشة أطروحة مشبوهة و هذا ما يبرز حسبه يقظة المجالس العلمية على كل المستويات و في جميع الجامعات. مؤخرا أصبحت العديد من أعمال و بحوث الطلبة و الأساتذة الباحثين في الجامعة الجزائرية عرضة للسطو بطرق مختلفة كعمليات النسخ و اللصق والسحب، كما باتت مذكرات التخرج تعتمد على السرقات من مذكرات أجنبية و حتى العربية منها، و من هذا المنطلق بات من ضروري وضع آليات علمية و عملية لمكافحة هذه الظاهرة في الوسط الجامعي و جميع المستويات بدايةً من مرحلة الليسانس و وصولا إلى المرحلة النهائية

للبحث و التي تتوجها أطروحة الدكتوراه، اعتبارا من أنَّ أخلاقيات المهنة في الجامعة جوهرها الأساسي هو الأمانة العلمية و الالتزام بالمنهجية و الموضوعية التي يجب احترامها من قبل الباحث سواء كان طالبا أو أستاذا.

فالسرقة العلمية أضحت ظاهرة عالمية خاصة مع تطور الثورة التكنولوجية و اتصالات الأمر الذي جعلها لا تنحصر في بلد واحد و إنَّما في العالم بأسره كوننا نعيش في قرية صغيرة، فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. و لهذا قامت وزارة التعليم و البحث العلمي الجزائرية بسن قوانين و مراسيم و قرارات من أجل معاقبة و تتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة. و من بين أهم القوانين نذكر العقوبات القانونية التي جاءت بها المادة رقم 24 من أحكام القانون المتعلق بالبحث العلمي، في الفصل الثامن الخاص بالتأديب في الجزائر، يعتبر خطأً مهنياً من الدرجة الرابعة قيام الأساتذة الباحثين و مشاركتهم في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

و يكشف أحمد حمدي، عميد كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 أن المجلس العلمي هو الذي يسن العقوبات على مستوى الكلية بناء على مرسوم وزاري، في حال ثبتت تهمة السرقة العلمية في شهادتي الماجستير أو الدكتوراه، حيث إذ يتم إحالة المتهم إلى المجلس التأديبي، ويدرس حينها المجلس العلمي، الذي يتكون أعضاؤه من كبار أساتذة الكلية، الحالة المعنية، وتحدد نوعية العقوبة إما بإلغاء وسحب الشهادة من صاحبها و إقصائه من التسجيل في مرحلة ما بعد التدرج مستقبلاً، أو إنزال رتبة الباحث الأكاديمية، أو طرده بشكل نهائي.

يؤكد مدير البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الجزائرية، عبد الحفيظ أوراغ، أنّ الوزارة تسعى إلى تأسيس هيئة جزائرية مكلفة بمحاربة السرقات العلمية تعمل على النظر في مختلف الشكاوى و إجراء تقارير الخبرة و تسليط العقوبات، التي تحدّدها القوانين، و التي تصل إلى إنزال الرتبة، أو الطرد ومتابعة السارقين قضائياً، مشيرا إلى أنّ هذه الهيئة ستكشف فضائح عشرات الأساتذة المنشورة أبحاثهم منذ سنوات، سواء في المقالات العلمية أو رسائل الدكتوراه و الماجستير. ويرى الدكتور الجامعي و الباحث الجزائري، نصر الدين العياضي، أنّه لا ينبغي فقط الاعتماد على الحل التقني أو الرقمي وحده لمحاربة ظاهرة السرقة العلمية، بل ينبغي توجيه الباحثين على اختلاف تخصصاتهم إلى اعتماد على الأسلوب العلمي في التعامل مع أفكار الآخرين و تدريس الطرق العلمية في الاقتباس والاستشهاد، و تبني أساليب حديثة في تلقين منهجية البحث العلمي هو ما يجب توفره في الحياة العلمية في الجزائر(العربي الجديد، ٢٠١٦، ص.٢٦.)

كما يُسمح فقط بنسبة ٢٥% كحد أقصي للاقتباس و لاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه في كل الجامعات استثناءاً جامعة تلمسان التي تشترط أن لا يتجاوز الطالب ما نسبته ١٢ % كحد أقصى للاقتباس. كما يُلزم كل متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتي قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أن الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي.

هذا و قد جاءت قوانين مكملة و معززة لما تبنته الوزارة لمكافحة السرقة العلمية من خلال سنها لعقوبات جديدة : العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية بحسب المنشور الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية ٢٠١٦ ،

حيث نصت المادة 35في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات حيث اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار و له صلة بالأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس و الماستر و الماجستير و الدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 على أنّ كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار: كل الأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي و الباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية و العلمية و في مذكرات الماجستير و أطروحات الدكتوراه و مشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى و المثبتة قانونا انجازها بفضل السرقة العلمية سواء أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه(عبد الله بوجرادة، ٢٠١٦، ، ص.٤٠).

٦- الطالب المبتكر

يحتل التعليم العالي في المجتمع مكانة مرموقة، كما أنه يلعب الدور الهام في تكوين نخبة المجتمع من خلال تعليم وتنمية موارده البشرية، لذلك وجب الاهتمام بالتعليم العالي من أجل تحقيق أهداف المجتمعات، ويتمثل هذا الاهتمام بالتركيز على عدة اعتبارات أهمها هيئة التدريس، التي تعتبر المركز الأول والفعال في نجاح العملية التدريبية، ومهما بلغت هذه البرامج التعليمية من الجودة فإن نجاحها مرهون بمدى توفر عدة اعتبارات وسمات لدى أعضاء هيئة التدريس، نذكر منها:

المرونة في التفكير و ثقة في النفس، ويتفهم الآخرين و يتقبلهم ، و يتأنى في إصدار الأحكام ، بحيث لا يعتمد على الأحكام المسبقة أو غير المبنية على أسس علمية صحيحة، ويجب أن يمتلك مهارات الاتصال الفعال و القدرة على الشرح و التوضيح. وأن يدافع عن الطلبة و يحذرهم من المخاطرة ، ويقدم المساعدة لهم في انجاز مهماتهم ن ويشجع على التعاون الاجتماعي و يدرك مشاعر الآخرين ، و أن يشرك الطلبة بمواقف مثيرة للتفكير ، ويتقبل اقتراحاتهم المختلفة و يستمع لهم بشكل جيد. إضافة إلى تمكن المدرس بمجال تخصصه و قدراته على تقبل الغرابة و الأصالة و التنويع في استجابات الطلبة و القدرة على إدخال المهارات الفعلية في العملية التعليمية و قدرته على استخدام مهارات الاستماع للطلبة بشكل جيد بالإضافة إلى قدرته على تقييم العمل اليومي والأسبوعي وتقييم الوحدات التعليمية وفعاليتها، وإلمام المدرس بالمعلومات والخبرات التي يحتاجها الطلبة ويقدم لهم تلك المعلومات بالشكل السليم والصحيح، امتلاك المدرس لعدة طرق من أجل توصيل المعلومات للطلبة بالشكل الصحيح والقدرة على الاتصال بكل أفراد العملية التربوية بما فيهم المجتمع.

الطالب

يعتبر الطالب الحلقة المهمة في العملية التعليمة لأنه المستهدف من هذه البرامج التعليمية، كما أنه المورد البشري المستقبلي للمؤسسة، لذلك وجب الاهتمام به أكثر من خلال تحفيز وتنمية وتطوير عدة أمور تتعلق به منها:

التركيز و الانتباه والإصغاء من أجل تقبل المثيرات من قبل المدرس ومجموعة الطلبة أثناء الحوار.

الاستجابة: حيث تكون الاستجابة وفقا لاستيعاب المعومات، بحيث لا تخرج عنه إلا إذا كانت متعلقة بجوانب جزئية

خاصة به.

التفاعل الصفي وذلك من خلال تقبل المعلومات التي تطرح أثناء الحصة الصفية والاستجابة لها.

التقييم والتقويم الذاتي : ويتم من خلال المراجعة الذاتية للمعومات و السلوكيات الفردية للطالب.

الالتزام بالنظام المدرسي الأكاديمي.

شمولية عملية التقييم والتقويم للطالب، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الشخصية للطالب و القدرات العقلية المتنوعة دون الاقتصار على الجانب المعرفي فقط.

البرامج التعليمية:

فيجب توفر في البرامج التعليمية عدة اعتبارات وشروط من أجل تحقق المبتغى المنشود، وهذه الشروط هي

١- تحديد إستراتيجية التعليم:وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة .بين النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها.

وجوب التركيز على التحديد: بحيث يكون شاملا لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافقات التي يحتاج إليها النظام .

٢ – دراسة الواقع الحالي قي ضوء الإستراتيجية المرسومة :حيث تتضمن هذه الدراسة: طرق التدريس ووسائله ء وأساليب التقويم، وإعداد المعلم وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة المدرسية.

٣ – التخطيط : عبارة عن عملية تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة، وخلال فترة زمنية معينة مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية .

إضافة إلى ذلك فيجب توفر اجهزة وتقنيات حديثة، من شأنها أن تساعد على الاطلاع المستمر على كل العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط واشراف ورقابة وتقويم، حيث يمكن الاستفادة من هذه التقنيات في مراكز من التعليم ومراكز المختبرات والأجهزة المخبرية ومشروع تطوير المكتبات المدرسية وفى تطوير امتحان شهادة البكالوريا، حيث تهدف هذه التكنولوجيا في تسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لمن يطلبها بأعلى كفاءة ممكنة ، ويمكن إجمال مكونات تكنولوجيا المعلومات بالأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل نظام المعلومات، و البرمجيات ،والمعلومات التي كانت في الأصل بيانات ثم أصبحت معلومات نستفيد منها في صياغة القرارات ، والاتصالات وتشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية لانتقال المعلومات من مكان التخزين إلى المستفيدين منها، ولكي نستفيد من تكنولوجيا المعلومات في الإدارة التعليمية يجب تحديد الاحتياجات من المعلومات لكل نشاط من الأنشطة سواء كانت تلك الأنشطة من داخل الجامعة أو خارجها، تحديد الوسائل التي يتم بها تجميع المعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع المعلومات في الحصول على المؤشرات الضرورية لاتخاذ القرارات وكذلك تنظيم عمليات حفظ وتحديث واسترجاع المعلومات بشكل يحقق الأهداف التي ترجوها الإدارة وبالطريقة الأفضل، كما أن توافر المراجع التي يحتاجها الطالب والتي تساعده على توجيه أبحاثه المستمرة، مع مواكبة التطور التكنولوجي المستمر، كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام ، ويعمل على خلق اتجاهات و مهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث و الإطلاع مما يثري التحصيل و البحث العلمي.

كما أن للقيادة الرشيدة دور فعال في تحقيق الجودة الشاملة، حيث أن لقيادة إدارة الجودة الشاملة تعتبر أمرا حتميا وجودة الإدارة للمؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد ، فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة ، فمن غير المحتمل تحقيق أي نجاح ن ويدخل في إطار جودة إدارة المؤسسة الجامعية جودة للتخطيط الاستراتيجي، ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة ،أما جودة التشريعات واللوائح التعليمية فلا بد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة حتى تكون ،عونا لإدارة المؤسسة التعليمية، كما يجب عليها آن تواكب كافة التغيير والتحولات من حولها ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار، لأن المؤسسة التعليمية توجد في عالم متغير وتؤثر وتتأثر به.

كما ان هناك بعض الأمور التي في الظاهر يبدو أثرها ضعيف في تحسين مستوى أداء الطالب، إلا انه لها أثر فعال في ذلك، وتتمثل هذه الأمور في التمويل المادي والمادي لإجراء البحوث العلمية، والاستثمار في إثراء برامج التعليم والتدريب للقائمين بالعملية التعليمية (أساتذة ومشرفين).

إضافة إلى الاهتمام الفعلي والجاد بعملية تقييم الأداء التعليمي

٧– الخلاصة

تعتبر الجامعة المورد الرئيسي والمهم في تكوين وتحسين أداء الموارد البشرية التي تحتاج المنظمات والمؤسسات داخل المجتمع، لذلك وجب الاهتمام بالجامعة، ولا يتأتى ذلك إلا بتحسين مستوى الطالب الجامعي خاصة في مرحلة ما بعد التدرج (طلبة مرحلة الدكتوراه)، وينبغي أن تكون هناك تحفيزات من شأنها أن تستكشف الطالب المبتكر، وتسعى على تنمية قدراته الأدائية، وأن الجامعة التي تهتم بتعليم الأفراد، إنما تعدهم للحياة بنجاح في المجتمع الذي يعيشون فيه، ويتم الأعداد من خلال إعطاء قدر أساسي من المعارف والمهارات والاتجاهات والتي بدونها يصبح الفرد متخلفا في مجتمعه، بالإضافة إلى المبادئ العادات ، الاتجاهات والتي تجعله صحيح الجسم ، سليم النفس قادرا على الإسهام في توفير السلامة للآخرين.

التوصيات

وعلى ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- العمل على توعية الطلاب والطاقم الجامعي بمفهوم وطبيعة الابتكار وضرورة زيادة الاهتمام بالميزة الابتكارية في الجامعة.
- تفعيل الأساليب الترويجية في توعية الطلاب وتوجيههم نحو معرفة أي ابتكارات جديدة في الجامعة .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات الرسمية لتفعيل الرقابة على بحوث والدراسات الأكاديمية التي يقوم الطلاب بانجازها.

٨ – المراجع :

١– قرآن كريم

٢– العربي الجديد، (٢٠١٦)، **مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية** ، تحقيقات، الاثنين 7مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 هـ العدد 553 السنة الثانية.